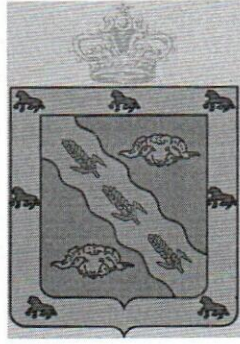


المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات



محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات

في إطار دورة استثنائية

بتاريخ 13 أكتوبر 2023

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات
في إطار دورة استثنائية
بتاريخ 13 أكتوبر 2023

طبقا لمقتضيات المادة 37 من الظهير الشريف رقم 1-15-84 الصادر في 20 من رمضان 1436 هـ (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، انعقد بمقر الإقليم اجتماع للمجلس الإقليمي لسطات في إطار دورة استثنائية يوم الجمعة 28 ربيع الأول 1445 هـ الموافق ل 13 أكتوبر 2023 م على الساعة العاشرة والنصف صباحا، تحت رئاسة السيد مسعود أوسار رئيس المجلس الإقليمي وبحضور السيد عامل إقليم سطات والسيد الكاتب العام لعمالة إقليم سطات.

- * العدد القانوني لأعضاء المجلس الإقليمي: 23 عضوا
* المزاولون مهامهم : 23 عضوا
* الأعضاء الحاضرون : 15 عضوا وهم السادة:

رئيس المجلس الإقليمي لسطات :	- مسعود أوسار
النائب الأول للرئيس :	- يوسف لعالي
النائب الثاني للرئيس :	- محمد مريوت
كاتب المجلس :	- الصديق بعزوي
نائب كاتب المجلس :	- فريد بن الأحمر
رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :	- المختار سجاج
نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :	- حجاج خربوش
رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة :	- محمد ضعلي
نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة :	- وديع المهدي
رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة البيئة :	- هشام طالبي
عضو مستشار :	- مليكة بداوي
عضو مستشار :	- خضراء الداودي رغيوي
عضو مستشار :	- سعيد وديع
عضو مستشار :	- محمد الحميدي
عضو مستشار :	- عبد الرزاق الناجح

* **الأعضاء المتغيبون بعذر (08 أعضاء) وهما السادة:** - رشيدة نفيح: النائبة الثالثة للرئيس - شيماء الصخري: نائبة رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة - أسماء معطاوي: رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة - المختار شافيي: نائب رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة - حاجبة اعبودو: عضوة مستشارة أمينة النجاري - عضوة مستشارة - نزهة بنعزوز: عضوة مستشارة - العربي شريعي: عضو مستشار.

كما حضر هذا الاجتماع، السيد رئيس قسم الشؤون الداخلية والسيد رئيس قسم الجماعات الترابية بالعمالة والمدير العام للمصالح ومديرة شؤون الرئاسة والمجلس ورؤساء المصالح بالمجلس الإقليمي وممثلي المصالح الخارجية وهما السيدين :

- إسماعيل فتاحي : المدير الإقليمي للتشغيل
- سلوى مرتقي : المديرية الإقليمية للتشغيل وإنعاش الكفاءات
وبعض ممثلي وسائل الإعلام.

تضمن جدول الأعمال النقطتين التاليتين:

- 1 - المصادقة على اتفاقية شراكة من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة (برسم سنة 2023) بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والمجلس لسطات.
2. الدراسة والموافقة على مشروع نموذج الاتفاقية بين المجلس الإقليمي والجمعيات والتعاونيات التي سيتم انتقاؤها، لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج أوراش من طرف اللجنة الإقليمية، وإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس الإقليمي لتوقيع هذه الاتفاقيات مع الجمعيات والتعاونيات المعنية.

في البداية افتتح السيد رئيس المجلس الإقليمي الجلسة بالكلمة التالية:
"يشرفني في البداية بعد توفر النصاب القانوني، أن أفتتح أشغال الدورة الاستثنائية للمجلس الإقليمي، التي جاءت بناء على طلب من السيد عامل إقليم سطات، تطبيقا لمقتضيات المادة 38 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم.
وبهذه المناسبة أرحب:

- بالسيد عامل إقليم سطات والسيد الكاتب العام والسيد رئيس قسم الشؤون الداخلية والطاقم المرافق له

- بالسيدات والسادة أعضاء المجلس الإقليمي

- بالسادة ممثلي المصالح الإعلامية

- بالسيدات والسادة الحضور

واشكر الجميع على تلبيتهم الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة الاستثنائية، التي تم عقدها بشكل استعجالي استجابة للطلب الموجه من طرف السيد عامل الإقليم بخصوص التداول في الاتفاقيتين المتعلقتين ببرنامج أوراش في نسخته الثانية، وأتمنى أن تعود نتائج هذه الدورة بالخير على ساكنة هذا الإقليم، سيما وأنها تتضمن نقطتين ذات أهمية بمكان، وتصب في إطار توفير فرص الشغل بالإقليم تنفيذا للبرنامج الحكومي أوراش.

ومن أجل اخراج النسخة الثانية من هذا البرنامج أصدر رئيس الحكومة منشورا تحت رقم 2023/05 بتاريخ 06 مارس 2023 والذي تضمن نفس التوجيهات والتدابير والإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج".

النقطة الأولى: المصادقة على اتفاقية شراكة من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة (برسم سنة 2023) بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات والمجلس الإقليمي لسطات:

العرض:

- أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي إلى أنه تم التوصل بهذه الاتفاقية من السيد عامل الإقليم بتاريخ 21 شنتبر 2023 التي تضمنت نفس المقتضيات التي جاءت في الاتفاقية برسم السنة الماضية، من حيث أهداف الاتفاقية ومزايا البرنامج بالنسبة للمستفيدين والتزامات الطرفين المتعاقدين باستثناء ما يتعلق بتحديد حصة الإقليم من المستفيدين التي عرفت انخفاضا من 1480 مستفيد الى 990 مستفيد.

وفي هذا الصدد، ذكر بأنه قبل التوصل بهذه الاتفاقية وبحصة الإقليم من المستفيدين، وفي إطار الإجراءات الاستباقية، تم توجيه مراسلات إلى كافة المصالح الحكومية والجماعات بتاريخ 17 ابريل 2023 من أجل إرسال اقتراحاتهم المتعلقة بالأوراش الممكن إدراجها ضمن النسخة الثانية من برنامج أوراش.

وبعد التوصل بحصة الإقليم من عدد المستفيدين، تم عقد اجتماع أولي برئاسة السيد الكاتب العام للعمالة بتاريخ 2023/09/26 تم خلاله عرض اقتراحات هذه المصالح الحكومية والجماعات والتي تبين انها تجاوزت بكثير الحصة المخصصة للإقليم، من حيث عدد المستفيدين، مما أدى الى عقد اجتماع مع المصالح الحكومية المعنية بتاريخ 3 أكتوبر 2023 تم خلاله مطالبتها بضرورة الأخذ بعين الاعتبار التخفيض الذي طرأ على حصة الإقليم من المستفيدين، كما تم مراسلة رؤساء مجالس الجماعات بتاريخ 04 أكتوبر 2023 من أجل إبداء موافقتهم على المساهمة في توفير الإمكانيات والمواد اللازمة لإنجاز الأوراش.

ومن اجل المزيد من التوضيحات، أعطيت الكلمة للسيدة المديرة الإقليمية للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات، التي اشارت في تدخلها إلى أنه سيتم حالياً اعطاء انطلاقة النسخة الثانية لبرنامج أوراش في شقه المتعلق بأوراش مؤقتة، ثم أوضحت أنه تم تسجيل تأخير في انطلاق هذا البرنامج بالمقارنة مع السنة الماضية، مذكرة أن الانطلاقة الأولى للأوراش خلال السنة الماضية تمت بتاريخ 15 يوليوز 2022، وتم تنفيذها بنجاح وذلك بشهادة جميع المتدخلين، معتبرة أن الإقليم كان من بين الأقاليم السبابة في اخراج النسخة الأولى من برنامج أوراش الى حيز التنفيذ، والتي تم بموجبها إدماج 1480 مستفيد بصفة كلية وهي الحصة المخصصة للإقليم بأكملها، ثم اشارت الى أنه لم يتم تسجيل أية مشاكل في تنفيذ هذه النسخة . وبالنسبة للنسخة الثانية من برنامج اورش، أشارت إلى أنه بالرغم من التأخير الذي طال عملية التنزيل ، فإن الإقليم واستنادا على تجربته السابقة فإنه سيتم تنزيل تنفيذها بشكل جيد ، على اعتبار أن جميع الشروط متوفرة لتحقيق هذا النجاح، إضافة إلى استعداد جميع الفاعلين وعلى رأسهم المجلس الإقليمي والسلطة الإقليمية لتنزيل برنامج أوراش، بمجرد استكمال إجراءات المصادقة والتوقيع والتأشير على الاتفاقية المبرمة في هذا المجال، كما تطرقت إلى أنواع الأوراش والتي حددتها في ثلاثة أنواع.

- أوراش ذات أولوية وطنية، والتي من خلالها تم إبرام اتفاقية مع الوزارة الوصية (وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل وانهاش الكفاءات) ومجموعة من القطاعات الحكومية المعنية بالإقليم، والتي تم بموجبها تنزيل بعض الأوراش ذات طابع وطني وذات أولوية وهي قليلة ولا تتعدى ورشين بالإقليم.

- أوراش موجهة إلى الشركات والمقاولات الصغرى والتعاونيات والجمعيات والتي تخول لهم إدماج أشخاص على الرغم من عدم توفرهم على دبلومات لمدة سنة وبراتب شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وهو 3111,39 درهم، على أساس أن تستفيد الشركة من منحة شهرية تقدر ب1500 درهم عن كل شخص تم إدماجه لمدة التسعة الأشهر الأولى.

- برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى وهو موضوع هذا الاجتماع الذي يهتم المجلس الإقليمي .

ثم أخذ الكلمة السيد عامل الإقليم الذي أكد بدوره على أن هناك بالفعل تأخير في إعطاء انطلاقا الشق الثاني لبرنامج أوراش، موضحا أنه تم التنسيق بين السلطة الإقليمية والمجلس الإقليمي والمصالح الخارجية والجماعات بالإقليم من أجل التسريع بتنفيذ النسخة الثانية لهذا البرنامج، ثم أثار ملاحظة بخصوص الاتفاقية موضوع المصادقة من طرف المجلس خلال هذه الدورة والتي تم تحديد مدتها في سنة 2023، علما أن الأوراش سوف لن تنتهي خلال هذه السنة.

وإجابة على هذال التدخل أوضحت السيدة المديرة الإقليمية للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات، أن عدم إتمام تنفيذ البرنامج خلال هذه السنة سوف لن يطرح أي مشكل على اعتبار أن الاعتمادات المرصودة للإقليم ستظل مفتوحة إلى حين استهلاكها.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **يوسف لعياي،** بعدما رحب بجميع السادة الحاضرين، أوضح أن المجلس بصدد المصادقة على اتفاقية شراكة من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ برنامج أوراش عامة وكبرى وصغرى برسم سنة 2023 بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ومجلس إقليم سطات، ثم أشار إلى أنه بلغ إلى علمه أن بعض الجماعات أبدت عدم رغبتها في الاستفادة من برنامج أوراش، لذا طالب بتحويل حصصهم لفائدة بعض الجماعات الأخرى والمصالح الخارجية في حالة ما إذا كان هذا الادعاء صحيح، مطالباً بتوضيحات في الموضوع، ثم التمس الأخذ بعين الاعتبار إصلاح المدخل الرئيسي لجامعة الحسن الأول بسطات، وذلك بتشجير جنبات هذا المدخل وتخصيص بعض عمال النظافة والسقي.

- **حجاج خربوش،** أشار في تدخله إلى أن تنزيل برنامج أوراش برسم سنة 2023 سوف لن تستفيد منه فقط الجماعات الترابية وإنما أيضا الشركات والمقاولات الصغرى والجمعيات بالإضافة إلى توفير الوسائل الضرورية للجمعيات قصد تمكينها من القيام بمهامها لإنجاح هذا الورش مشيراً إلى أن هذا البرنامج عرف نجاحا بالإقليم بفضل تظافر جهود السلطة الإقليمية والمجلس الإقليمي والمصالح الخارجية المعنية والجماعات واقترح ان يتم التركيز على مجال النظافة بالجماعات ذات الطابع الحضري .

- **الصدیق بعزاوي،** أشار إلى أن برنامج أوراش بمثابة ورش وطني، ينبغي على المجلس الإقليمي الانخراط فيه، ثم أثار مشكل بعض الجمعيات التي لم تقم بمهامها بالكيفية المطلوبة خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الجمعيات التي أنيطت بها مهمة تنظيف المقابر، حيث قامت بإحراق الأعشاب والحشائش الطفيلية دون جمعها وإزالتها بكيفية لائقة، الشيء الذي أساء إلى حرمة الأموات بتلك المقابر، لذا طالب المجلس بتتبع هذا الورش والإشراف عليه قصد إنجاحه.

- **المختار سجاج،** ثمن برنامج أوراش، وأكد على ضرورة استفادة المجلس الإقليمي من هذا البرنامج من خلال تخصيصه بعض المستفيدين لتشغيلهم للقيام بمهام الحراسة والتنظيف بالمجلس الإقليمي، موضحا أن هذا الأخير لا يتوفر على هذه الفئة من العمال في الوقت الحالي وذلك في انتظار التعاقد مع شركة في هذا المجال.

- **رئيس المجلس الإقليمي**، جوابا على تدخل السيد يوسف لعياي أشار إلى أن الجماعات الترابية لها كامل الحرية في الانخراط في برنامج أوراش أو عدمه، وأن هناك بالفعل جماعتين هما جماعة سيدي عبد الكريم واخميسات الشاوية هما اللتان لم يبديا رغبتهما في الانخراط في هذا الورش واما ما يتعلق بتدخل السيد المختار سجاع، أوضح ان المجلس له الأولوية في هذا المجال.

- **الصديق بعزاوي**، تبعا لمداخلة السيد رئيس المجلس أوضح أن سبب عدم رغبة جماعة سيدي عبد الكريم من الاستفادة من برنامج أوراش يرجع بالأساس إلى كون النائب الأول لرئيس الجماعة يجمع بين هذه الصفة ورئيس الجمعية المستفيدة من هذا البرنامج، غير أنه بسبب تضارب المصالح قد تم عزله من الجمعية المذكورة، مما أدى إلى تضرر الساكنة وعدم استفادتها من مهام الجمعية.

- **محمد ضعلي**، أكد بدوره على أن برنامج أوراش هو برنامج وطني، وذكر بأن النسخة الأولى لهذا البرنامج برسم سنة 2022 عرفت نجاحا كبيرا بالإقليم، حيث تم تسجيل 1480 مستفيد من هذا البرنامج الذي بلغت كلفته 1.124.800,00 درهم، كما ذكر السادة الأعضاء بأن النسخة الثانية سيستفيد منها 990 مستفيد وأن الكلفة الإجمالية للحصة المخصصة للإقليم قدرت ب 792.000,00 درهم ثم شكر المجلس الإقليمي والسلطة الإقليمية وباقي الفاعلين، متمنيا أن تلقى هذه النسخة نجاحا كسابقتها وأن تعود بالنفع على الإقليم.

- **محمد الحميدي**، أشار في تدخله إلى أنه تم تسجيل بعض الملاحظات خلال تنزيل النسخة الأولى لبرنامج أوراش، أهمها عدم تنسيق بعض الجمعيات مع الجماعات الترابية والسلطات المحلية وخاصة تلك التي أنيطت لها مهام النظافة بالمؤسسات التعليمية ، ولذا طالب بتصحيح تلك الأخطاء وتفاديها خلال تنزيل هذه النسخة من برنامج أوراش مؤكدا على مطالبة الجمعيات المستفيدة بالتنسيق التام مع الجماعات الترابية والسلطات المحلية التابعة لتراب نفوذها.

- **وديع المهدي**، شكر في بداية تدخله السلطة الإقليمية والمجلس الإقليمي على الترتيبات الاستباقية للتحضير لهذا البرنامج، مؤكدا على أن اللجنة الإقليمية هي التي تشرف على تحديد الجهات المستفيدة من هذا البرنامج، ثم تساءل عما إذا كانت الجمعيات المستفيدة من النسخة الأولى لبرنامج أوراش لها حق في الاستفادة من الشق الثاني لهذا الورش، موضحا أن بعض التجاوزات قامت بها بعض الجمعيات لذا طالب بتفاديها خلال تنزيل النسخة الثانية لهذا البرنامج، كما تساءل عما إذا كان بإمكان المستفيدين برسم السنة الماضية ان يستفيدوا برسم هذه السنة .

- **عبد الرزاق الناجح**، أشار إلى أن أرشيف وزارة العدل يحتاج إلى مستخدمين، لذلك طالب بتشغيل الطلبة الحاملين للإجازة لهذه الغاية، ثم طالب بإشراك رؤساء الجماعات الترابية ضمن اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ الأوراش المنصوص عليها بالمادة 9 بمشروع الاتفاقية الإطار من أجل إبداء آرائهم حول سير الأشغال بتلك الأوراش.

- **هشام طالبي**، طالب بتحويل الحصص المخصصة لبعض الجماعات التي لم تبدي رغبتها في الاستفادة من برنامج أوراش، لفائدة جماعة ابن أحمد، نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من نقص في مجال توظيف العمال العرضيين.

- **رئيس قسم الجماعات الترابية**، أوضح في تدخله أنه لم يتم إقصاء أي جماعة أو مصلحة خارجية من الاستفادة من برنامج أوراش، حيث تم تحديد 10 مستفيدين لكل جماعة ذات الطابع القروي، في حين حدد لجماعة سطات 30 مستفيدا وباقي الجماعات ذات الطابع الحضري حدد لها 15 مستفيد لكل جماعة، اما بالنسبة للمصالح الحكومية فقد خصص لكل مصلحة العدد اللازم

بناء على اقتراحاتها الخاصة بالأوراش ، موضحا أن تخفيض الحصة المخصصة للإقليم من عدد المستفيدين أدى الى عدم قبول كل الاقتراحات المقدمة من طرف الجماعات او المصالح الحكومية ، وبالنسبة للتساؤل المتعلق بمعرفة الجماعات التي عبرت عن عدم رغبتها في الاستفادة من برنامج أوراش يتعلق الأمر بجماعتين حيث تم تحويل حصتيهما لفائدة وزارة العدل و الوكالة الوطنية للمياه والغابات ، نظرا لحاجيتهما في هذا المجال .

وفي آخر تدخله أشار إلى أن اللجنة الإقليمية المحدثة لهذا الغرض ستعقد اجتماعها يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023، من اجل المصادقة على لائحة الأوراش، وتحديد مدة الإعلان عن طلبات العروض امام الجمعيات والتعاونيات والذي يقترح ان تنطلق هذه المدة يوم الإثنين 23 أكتوبر 2023، على أساس ان يتم الشروع في انجاز الأوراش قبل 20 نونبر 2023 .

بعده أخذت الكلمة السيدة المديرية الإقليمية للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات التي طالبت بالتعجيل بإجراءات المصادقة والتوقيع على الاتفاقية، نظرا للتأخير الذي طال عملية تنزيل برنامج أوراش في نسخته الثانية.

وبعد الانتهاء من لائحة التدخلات قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض مشروع الاتفاقية على أنظار المجلس من أجل التصويت حيث تمت المصادقة عليه بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين (15 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 72 بتاريخ 2023/10/13.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة من اجل الادماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة (برسم سنة 2023) بين وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والمجلس الإقليمي لسلطات. إن المجلس الإقليمي لسلطات المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2023/09/15.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة بالمصادقة على اتفاقية شراكة من اجل الادماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة (برسم سنة 2023) بين وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والمجلس الإقليمي لسلطات؛ وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة: 15

عدد الأصوات المعبر عنها : 15

عدد الأعضاء الموافقين : 15

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر- المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - مليكة بداوي - خضراء الداودي رغيوي - سعيد وديع - محمد الحميدي - عبد الرزاق الناجح.

- عدد الأعضاء الراضين 00:

- عدد الممتنعين عن التصويت 00:

يقرر ما يلي:

وافق السادة الأعضاء المجلس الإقليمي لسلطات بالإجماع على اتفاقية شراكة من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة (برسم سنة 2023) بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات والمجلس الإقليمي لسلطات، والتي جاءت على الشكل التالي:

ديباجة:

- ✓ في إطار التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا العناية بالعنصر البشري في ظل الظروف الصعبة لجائحة كورونا؛
 - ✓ تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية القاضية بجعل الجماعات الترابية حلقة أساسية في دعم التشغيل ومجالاً خصباً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفضاء للتفكير في إطار التعاون والانسجام مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على الصعيد الترابي؛
 - ✓ اعتباراً للأهمية التي يوليها النموذج التنموي الجديد للنهوض بالتشغيل؛
 - ✓ استناداً إلى البرنامج الحكومي 2021-2026 الذي نص على وضع برنامج أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة، يتم إطلاقها على الصعيد الترابي بشراكة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية، وكذا جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، بالإضافة إلى مقاولات القطاع الخاص،
 - ✓ اعتباراً للقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
 - ✓ اعتباراً للقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
 - ✓ اعتباراً للقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
 - ✓ بناء على منشور رئيس الحكومة رقم 05/2023 الصادر في 13 شعبان 1444 (06 مارس 2023) بشأن تنزيل النسخة الثانية لبرنامج إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في غضون سنتين في إطار أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة -أوراش؛
 - ✓ بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسلطات الخاص بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ النسخة الثانية من برنامج أوراش عامة صغرى وكبرى، المتخذ في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2023/10/13.
 - ✓ انطلاقاً من رغبة الأطراف المتعاقدة في العمل المشترك من أجل إجراء مشاريع ذات طابع اقتصادي بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية بهدف تحقيق الإدماج الاقتصادي للشباب وتيسير إدماجهم في سوق الشغل؛
 - ✓ واعتباراً للقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية؛
- لهذه الاعتبارات اتفق الطرفان التاليان:
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛

من جهة

و

• مجلس إقليم لسلطات

من جهة أخرى

على ما يلي:

المادة 1: موضوع اتفاقية الشراكة

طبقاً للمنشور رقم 05/2023 بتاريخ 06 مارس 2023، تدرج هذه الاتفاقية في إطار الشراكة بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ومجلس إقليم لسلطات من أجل الإدماج

الاقتصادي للشباب في إطار برنامج إحداث 250.000 شغل مباشر في غضون سنتي 2022 و2023 من خلال أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة (برنامج "أوراش").

المادة 2: أهداف اتفاقية الشراكة:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد:

- عدد الأشخاص المزمع إدماجهم في إطار أوراش عامة مؤقتة برسم سنة 2023؛

- المدة الإجمالية لإنجاز مجموع الأوراش المخصصة لإقليم سطات برسم سنة 2023؛

المادة 3: أهداف الورش العامة المؤقتة

تهدف الأوراش العامة المؤقتة إلى الاستجابة لحاجيات المواطنين من بنيات تحتية، كما تتوخى إنجاز أشغال وأنشطة ذات طابع مؤقت تدرج في إطار المنفعة العامة والتنمية المستدامة، وستمكن من إدماج الفئات المستهدفة في إطار عقود عمل محددة المدة.

المادة 4: أهداف الطرفان الموقعان

يتوخى الطرفان الموقعان على هذه الاتفاقية تحقيق هدف استنفادة 990 شخصا من البرنامج على مستوى إقليم سطات، في حدود 3960 شهر شخص* كمدة إجمالية لإنجاز كل الأوراش، بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية.

* للإشارة فإن ورشا لأربعين (40) مستفيد ومدة ثلاثة (3) أشهر يعادل 120 شهر شخص وورشاً لخمسين (50) مستفيد ومدة خمسة (5) أشهر يعادل

250 شهر شخص.

المادة 5: مزايا البرنامج بالنسبة للمستفيدين من الأوراش العامة المؤقتة

يقدم البرنامج للمستفيدين من الأوراش العامة المؤقتة، المزايا التالية:

- الاستفادة من دخل شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجر خلال مدة الورش؛
- الاستفادة من التغطية الاجتماعية بما فيها التعويضات العائلية وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
- تعزيز التكوين الهادف إلى تحسين قابلية التشغيل (على المستوى التقني والمهارات الحياتية) من خلال انخراط مختلف القطاعات الوزارية المعنية، ومؤسسات التكوين التابعة لها؛
- تأطير داخل الورش بهدف تطوير مهارات وكفاءات المستفيدين؛
- تسليم وثيقة من المشغل عند نهاية الورش لتعزيز حظوظ الإدماج لاحقاً في إطار أنشطة اقتصادية مماثلة.

وتتحمل الدولة المصاريف المتعلقة بالأجر وحصّة المشغل بالنسبة للتغطية الاجتماعية وكذا التأمين عن حوادث الشغل.

المادة 6: إنجاز الأوراش

يعهد بإنجاز الأوراش العامة المؤقتة لجمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية التي يتم انتقاؤها بناء على طلبات عروض مشاريع والمستوفية للشروط المحددة في دفتر التحملات.

المادة 7: التزامات الطرفين المتعاقدين

التزامات وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

تعمل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بموجب هذه الاتفاقية على:
- وضع رهن إشارة المجلس الإقليمي لسطات لعدة تدابير البرنامج (نموذج دفتر التحملات - مسطرة انتقاء الجمعيات أو التعاونيات -...);

- تحويل منحة تأطير الجمعيات والتعاونيات لفائدة المجلس الإقليمي لسطات إلى حساب المجلس المفتوح تحت رقم 31 01503 00830002011 001 610 لدى بنك المغرب وكالة سطات؛

- تحويل الاعتمادات اللازمة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتغطية أجور المستفيدين، في حدود الحد الأدنى للأجر، وكذا حصّة المشغل برسم التغطية الاجتماعية طيلة مدة الورش؛

- تحمل مصاريف التأمين عن حوادث الشغل لفائدة المستفيدين من الأوراش المؤقتة؛

- الإشراف على تنظيم تكوينات لفائدة الجمعيات والتعاونيات المنتقاة حول تدبير الأوراش والموارد البشرية التي ستشتغل بها (تنظيم الورش - مسلسل انتقاء الموارد البشرية - تشريع الشغل - مسطرة التصريح بالضمان الاجتماعي - الصحة والسلامة في العمل).

التزامات المجلس الإقليمي لسطات:

يقوم مجلس إقليم سطات بموجب هذه الاتفاقية بما يلي:

- تحديد الأوراش ذات الأولوية على صعيد إقليم سطات والتي تستجيب لحاجيات وإنتظارات المواطنين وعرضها على اللجنة الإقليمية قصد الموافقة؛
- إطلاق طلبات عروض مشاريع موجهة إلى جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات؛
- انتقاء الجمعيات والتعاونيات طبقا لدفتر تحملات خاص ومن طرف لجنة إقليمية يتم تكوينها تحت إشراف عامل إقليم سطات؛
- إبرام اتفاقيات مع الجمعيات والتعاونيات التي تم انتقاؤها تحدد طبيعة الأعمال المنتظر إنجازها بالنسبة لكل ورش، وكذا مدة الإنجاز وعدد الأشخاص الذين سيزاولون نشاطا مهنيا بهذه الأوراش، كما يوقع القطاع الوزاري المعني بالأمر على نفس الاتفاقية لضرورة انخراطه في تعبئة الموارد والتكوينات المناسبة؛
- تحويل مصاريف التأطير لفائدة الجمعيات لتمكينهم من استقطاب مؤطرين مختصين حسب طبيعة كل ورش في دفتين، الدفعة الأولى عند إعطاء الأمر ببدء الأشغال، والدفعة الثانية عند منتصف الورش، وذلك بهدف تغطية رواتب مؤطري المستفيدين من الورش؛
- العمل على تعبئة التجهيزات والمواد الأولية لإنجاز الورش بدعم من عامل إقليم سطات وبمساهمة مختلف المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية بطبيعة الأوراش، وكذا الجماعات الترابية؛
- تعبئة مختلف المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية المعنية ومؤسسات التكوين التابعة لها لإنجاز التكوينات الهادفة إلى تحسين قابلية التشغيل (على المستوى التقني والمهارات الحياتية)؛
- السهر على تتبع إنجاز الأوراش مع إعداد تقارير تقنية ومالية كل ثلاثة أشهر حول تقدم تنزيل البرنامج يتم توجيهها إلى عامل إقليم سطات قصد إحالتها على اللجنة الجهوية لبرنامج "أوراش"؛
- المصادقة على الأشغال المنجزة وإعداد محضر انتهاء الورش.

المادة 8: الاعتمادات المرصودة

لتيسير إنجاز الأهداف المسطرة بالاتفاقية، يرصد ما يلي:

- الاعتمادات اللازمة لتغطية أجور المستفيدين وحصص المشغل برسم التغطية الاجتماعية، في حدود 3960 شهر شخص موزعة على 990 مستفيدة ومستفيدا، على ألا تقل مدة كل ورش عن ثلاثة (03) أشهر؛
- منحة تأطير الجمعيات والتعاونيات للمستفيدين من البرنامج والمحددة في 792.000,00 درهما، أي ما يعادل 200 درهما شهريا عن كل مستفيدة ومستفيدا؛
- الاعتمادات اللازمة للتأمين عن حوادث الشغل لفائدة المستفيدين، طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 9: مدة سريان اتفاقية الشراكة

تحدد مدة اتفاقية الشراكة في سنة 2023

المادة 10: تعديل اتفاقية الشراكة أو فسخها

يمكن تعديل اتفاقية الشراكة بموجب ملحق توقعه الأطراف المتعاقدة، بناء على اقتراح أحد الأطراف شريطة الاتفاق على ذلك، ويحتفظ كل طرف بحق فسخ هذه الاتفاقية شريطة إبلاغ الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أشهر من تاريخ دخول الفسخ حيز التنفيذ على ألا يضر بسير المشاريع التي توج في طور التنفيذ.

المادة 11: تسوية النزاعات

كل نزاع قد ينشأ عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية يتم حله بصفة ودية بين الأطراف.

المادة 12: الدخول حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها، وحررت باللغة العربية في ثلاثة (3) نظائر أصلية لكل نسخة منها نفس الحجية.

توقيع كاتب المجلس



الصدیق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس
القانوني لسطات



مسعود أوسار

مسعود أوسار



النقطة الثانية: الدراسة والموافقة على مشروع نموذج الاتفاقية بين المجلس الإقليمي والجمعيات والتعاونيات التي سيتم انتقاؤها، لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج أوراش من طرف اللجنة الإقليمية، وإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس الإقليمي لتوقيع هذه الاتفاقيات مع الجمعيات والتعاونيات المعنية:

العرض:

أوضح السيد رئيس المجلس الإقليمي بخصوص هذه الاتفاقية أنها بمثابة نفس النموذج المعمول به برسم سنة 2022، ويتعلق محاورها بما يلي:

- تحديد موضوع وأهداف الورش والفئات المستهدفة.
- المزايا الممنوحة للمستفيدين من الأوراش.
- التزامات الأطراف الموكول لها مهمة تنفيذ الأوراش وهي المجلس الإقليمي، المصلحة الحكومية أو الجماعة والجمعية أو التعاونية.

المناقشة:

نظرا لارتباط هذه النقطة بسابقتها، فقد تم اللجوء مباشرة إلى عملية التصويت، حيث قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض مشروع نموذج الاتفاقية بين المجلس الإقليمي والجمعيات والتعاونيات التي سيتم انتقاؤها، لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج أوراش من طرف اللجنة الإقليمية، وإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس الإقليمي لتوقيع هذه الاتفاقيات مع الجمعيات والتعاونيات المعنية على أنظار المجلس من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة على مشروع النموذج وإعطاء الصلاحية للرئيس بإجماع الأصوات المعبر عنها (15 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 73 بتاريخ 2023/10/13.

النقطة المتعلقة بالدراسة والموافقة على مشروع نموذج الاتفاقية بين المجلس الإقليمي والجمعيات والتعاونيات التي سيتم انتقاؤها، لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج أوراش من طرف اللجنة الإقليمية، وإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس الإقليمي لتوقيع هذه الاتفاقيات مع الجمعيات والتعاونيات المعنية.

إن المجلس الإقليمي لسلطات المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2023/09/15.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة بالدراسة والموافقة على مشروع نموذج الاتفاقية بين المجلس الإقليمي والجمعيات والتعاونيات التي سيتم انتقاؤها، لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج أوراش من طرف اللجنة الإقليمية، وإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس الإقليمي لتوقيع هذه الاتفاقيات مع الجمعيات والتعاونيات المعنية؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة: 15

عدد الأصوات المعبر عنها : 15

عدد الأعضاء الموافقين : 15

- مسعود أوسار - يوسف لعيلي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر -
المختار سجاع - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - مليكة بداوي
- خضراء الداودي رغيوي - سعيد وديع - محمد الحميدي - عبد الرزاق الناجح .

- عدد الأعضاء الراضين 00:

- عدد الممتنعين عن التصويت 00:

يقرر ما يلي:

وافق السادة الأعضاء المجلس الإقليمي لسلطات بالإجماع على مشروع نموذج الاتفاقية بين المجلس الإقليمي والجمعيات والتعاونيات التي سيتم انتقاؤها، لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج أوراش من طرف اللجنة الإقليمية، وإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس الإقليمي لتوقيع هذه الاتفاقيات مع الجمعيات والتعاونيات المعنية.
وقد جاء مشروع هذا النموذج على الشكل التالي:

ديباجة:

- في إطار التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا العناية بالعنصر البشري في ظل الظروف الصعبة لجائحة كورونا؛
- تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية القاضية بجعل الجماعات الترابية حلقة أساسية في دعم التشغيل ومجالا خصبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفضاء للتفكير في إطار التعاون والانسجام مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على الصعيد الترابي؛ اعتبارا للأهمية التي يوليها النموذج التنموي الجديد للنهوض بالتشغيل؛
- استنادا إلى البرنامج الحكومي 2021-2026 الذي نص على وضع برنامج أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة، يتم إطلاقها على الصعيد الترابي بشراكة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية، وكذا جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، بالإضافة إلى مقاولات القطاع الخاص؛
- اعتبارا للقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
- اعتبارا للقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
- اعتبارا للقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما تم تغييره وتتميمه؛
- بناء على القانون 112.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 الصادر في 27 من محرم 1436 (21 نونبر 2014) المتعلق بالتعاونيات؛
- بناء على منشور الوزير الأول رقم 07/2003 بتاريخ 27 يونيو 2003 بشأن الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
- بناء على منشور رئيس الحكومة رقم 05/2023 الصادر في 13 شعبان 1444 (06 مارس 2023) بشأن تنزيل النسخة الثانية لبرنامج إحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في غضون سنتين في إطار أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة - أوراش؛

• اعتبارا لاتفاقية الشراكة من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار تنفيذ برنامج أوراش عامة كبرى وصغرى مؤقتة الموقعة بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والمجلس الإقليمي لسلطات والمصادق عليها من طرف هذا الأخير بتاريخ 2023/10/13؛
لهذه الاعتبارات اتفقت الأطراف التالية:

- المجلس الإقليمي لسلطات ويمثله رئيسه

- القطاع الحكومي.....، ويمثله

- المجلس الجماعي.....، ويمثله رئيسه

من جهة؛

و

- الجمعية/التعاونية..... الكائنة ب (العنوان) والمشار إليها فيما بعد باسم "الجمعية/التعاونية" ويمثلها رئيسها

من جهة أخرى.

على ما يلي:

المادة 1: موضوع الاتفاقية

طبقا للمنشور رقم 05/2023 الصادر في 13 شعبان 1444 (06 مارس 2023)، تتعلق هذه الاتفاقية بإطار التعاقد بين المجلس الإقليمي والمديرية الإقليمية ل..... او المجلس الجماعي وجمعية/ تعاونية من أجل إنجاز الورش العام المؤقت المتعلق ب..... بناء على نتائج طلب المشاريع رقم بتاريخ

المادة 2: أهداف الاتفاقية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد التزامات الأطراف المتعاقدة في إطار إنجاز الورش العام المؤقت المتعلق ب..... على مستوى إقليم سلطات.

المادة 3: أهداف الورش العام المؤقت

يهدف الورش العام المؤقت إلى الاستجابة لحاجيات المواطنين من بنيات تحتية، كما يتوخى إنجاز أشغال وأنشطة ذات طابع مؤقت تدرج في إطار المنفعة العامة والتنمية المستدامة، وسيمكن من إدماج الفئات المستهدفة في إطار عقود عمل محددة المدة.

المادة 4: أهداف الفئات المستهدفة

تستهدف الأوراش العامة المؤقتة الفئات التالية:

- الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل؛

- الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب الجائحة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 أو لأسباب أخرى.

المادة 5: أهداف الأطراف المتعاقدة

تتوخى الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية تحقيق الأهداف التالية:

- إدماج 990 شخصا من البرنامج على مستوى إقليم سلطات الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل، والذين تم انتقاؤهم للعمل في الورش العام المؤقت المتعلق ب..... من طرف جمعية / تعاونية عبر عقود عمل محددة المدة؛

- إنجاز الورش العام المؤقت المتعلق ب من طرف جمعية /تعاونية
..... وفق الشروط والالتزامات المحددة في دفتر التحملات موضوع إعلان طلب

المشاريع رقم بتاريخ

المادة 6: المزايا الممنوحة للمستفيدين من الأوراش العامة المؤقتة

يقدم البرنامج عدة مزايا للمستفيدين من الأوراش العامة المؤقتة، وهي كالتالي؛

- الاستفادة من دخل شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجر خلال مدة الورش؛
 - الاستفادة من التغطية الاجتماعية بما فيها التعويضات العائلية وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
 - تأطير داخل الورش بهدف تطوير مهارات وكفاءات المستفيدين؛
 - تسليم وثيقة من المشغل عند نهاية الورش لتعزيز حظوظ الإدماج لاحقا في إطار أنشطة اقتصادية مماثلة.
- وتتحمل الدولة المصاريف المتعلقة بالأجر وحصص المشغل بالنسبة للتغطية الاجتماعية والتأمين عن حوادث الشغل.

المادة 7: طبيعة ومدة إنجاز الورش

تتم هذه الاتفاقية، إنجاز الورش العام المؤقت المتعلق بإنجاز الأعمال التالية:

.....
من طرف جمعية / تعاونية

- رقم الانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

- العنوان:

بالورش المتواجد ب:

.....
الجماعة الترابية:

.....
الموقع:

خلال مدة إنجاز محددة في شهرا،
وبهدف إدماج شخصا في إطار عقود عمل محددة المدة خلال مدة إنجاز الورش.

المادة 8: التزامات الأطراف المتعاقدة

التزامات المجلس الإقليمي:

يقوم المجلس الإقليمي بما يلي:

- منح الإذن لجمعية / تعاونية بانطلاق الأشغال داخل الورش موضوع هذه الاتفاقية؛
- تحويل منحة التأطير المحددة في مبلغ درهما إلى حساب جمعية/تعاونية المفتوح تحت رقم لدى البنك، وذلك على دفعتين متساويتين، الأولى بتاريخ منح إذن انطلاق أشغال الورش والثانية عند منتصف إنجاز أشغال الورش، بهدف تغطية رواتب مؤطري المستفيدين من الورش وكذا اقتناء المعدات واللوازم المستعملة في إنجاز الورش؛

- تقديم الدعم التأطيري واللوجستي اللازم لإنجاز المشروع من قبيل وضع الآليات والمعدات والمواد الأولية الممكن توفيرها من طرف الجماعات الترابية للإقليم؛
- تتبّع إنجاز الورش والمصادقة على الأشغال المنجزة.

التزامات القطاع الحكومي ل..... او المجلس الجماعي

يعمل القطاع الحكومي او المجلس الجماعي على:

- التأطير التقني للجمعية/للتعاونية خلال مراحل إنجاز الورش؛
- تكوين مؤطري الجمعيات/التعاونيات على تدبير وإنجاز الورش؛
- وضع رهن الإشارة، في حدود الإمكانيات المتوفرة، للبنائيات والمعدات والتجهيزات والمواد الأولية.

التزامات جمعية / تعاونية

تعمل جمعية / تعاونية على:

- الإعلان عن طلبات الترشيح للراغبين في الاشتغال بالورش موضوع الاتفاقية؛
- مباشرة عملية انتقاء المرشحين للعمل بالورش وفق مسطرة يتم تحديدها لهذا الغرض؛
- إبرام عقود عمل محددة في مدة الورش مع الأشخاص الذين تم انتقاؤهم، والعمل على تسجيلهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بعد استلام إذن انطلاق الأشغال وقبل بداية الورش، وذلك وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
- تفويض عمليات تدبير أجور المستفيدين ومختلف المساهمات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والصحية (حصة المشغل) التي تتحملها الدولة بالإضافة إلى التأمين عن حوادث الشغل، لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (وفق النموذج المحدد في الملحق رقم 1)؛
- تنظيم تكوين إعدادي قصير المدة لمزاولة الأنشطة اللازمة لإنجاز الورش من طرف مؤطري جمعية / تعاونية

- إعداد برمجة زمنية وتحديد فرق العمل داخل الورش؛
- اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية داخل الورش؛
- السهر على حسن إنجاز الأشغال والقيام بتقييم دوري للعمال داخل الورش فيما يتعلق بالجانب المهني والسلوكي؛
- التصريح الشهري بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفق الأنظمة الجاري بها العمل قصد تمكينهم من استخلاص أجورهم وتمتعهم بالتغطية الاجتماعية؛
- القيام بجميع التصاريح اللازمة، سواء الضريبية أو غيرها، طبقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
- إعداد تقرير شهري حول مدى تقدم إنجاز الورش وتوجيهه إلى المجلس الإقليمي قبل منتصف الشهر الموالي؛

- إعداد تقرير نهائي عند اختتام أشغال الورش وتحرير محضر إغلاق الورش؛
- تسليم وثيقة لكل مستفيد من الورش تثبت نوعية الأشغال المزاولة ومدتها.

المادة 9: تتبع تنفيذ الاتفاقية

تسهر على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية لجنة برئاسة المجلس الإقليمي وتضم ممثلين عن الأطراف الموقعة على الاتفاقية.

تجتمع اللجنة بصفة دورية مرة كل شهر على الأقل، أو كلما دعت الضرورة لذلك، بدعوة من رئيسها. ويتم في هذا الإطار الوقوف على مدى تقدم إنجاز الورش وفقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية.

المادة 10: مدة سريان الاتفاقية:

تحدد مدة سريان هذه الاتفاقية في مدة تنفيذ الورش المتعلق ب وتنتهي عند إغلاق الورش.

المادة 11: تعديل الاتفاقية

يمكن تعديل الاتفاقية عند الاقتضاء بموجب ملحق توقعه الأطراف المتعاقدة، شريطة التقيد بدفتر التحملات موضوع طلب عروض المشاريع رقم بتاريخ

المادة 12: فض الخلافات

تحل الخلافات الناتجة عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية بالتراضي بين الأطراف.

المادة 13: فسخ الاتفاقية:

يحفظ كل طرف بحق فسخ هذه الاتفاقية شريطة إبلاغ الأطراف الأخرى بذلك قبل شهر واحد من تاريخ دخول الفسخ حيز التنفيذ على ألا يضر بسير أشغال الورش الذي هو قيد التنفيذ.

المادة 14: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها، ومنح الإذن بانطلاق أشغال الورش من طرف المجلس الإقليمي.

وتحرر في اربعة نسخ أصلية، لكل نسخة منها نفس الحجية.

توقيع كاتب المجلس



الصديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس
الإقليمي لسطات



مسعود أوسار

مسعود أوسار



الكلمة الختامية:

بعد الانتهاء من التداول في النقطتين المدرجتين بجدول الأعمال، أتوجه بالشكر الجزيل للسلطة الإقليمية وعلى رأسها السيد عامل إقليم سطات والسادة الأعضاء على مشاركتهم في اشغال هذه الدورة، وقبل رفع الجلسة على الساعة الحادية والنصف صباحا أعطي الكلمة للسيد كاتب المجلس من أجل تلاوة نص برقية الولاء المرفوعة إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة اختتام الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 2023
للمجلس الإقليمي لسطات

مولاي صاحب الجلالة والمهابة الملك المؤيد بالله محمد السادس المحفوظ بالله
والسبع المثاني، أبقاكم الله ذخرا لبلدكم الأمين، وشعبكم الملتف حول شخصكم الكريم
والمعلق بأهداب عرشكم المتين.
وبعد،

يشرف خديمكم المطيع رئيس المجلس الإقليمي لسطات، بعد أداء فروض الطاعة
والولاء أن يتقدم لمقامكم العالي بالله أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء المجلس
وجميع سكان الإقليم بصادق عبارات الولاء والوفاء لسدتكم المنيفة وبآيات التعلق
بأهداب الدوحة العلوية الشريفة وذلك يا مولاي بمناسبة انعقاد اجتماع الدورة
الاستثنائية للمجلس الإقليمي لسطات بتاريخ 13 أكتوبر 2023.
مولاي،

إن دورة مجلسنا هذه وهي تشرف على استكمال أشغالها بعون الله وحسن
توفيقه كانت خلال انعقادها تستلهم روح توجيهاتكم النيرة وتستنير بضياء تعليماتكم
المولوية السامية التي تحدوننا إلى المزيد من الجهود لبلوغ الأمل المنشود والهدف
المحمود من أجل إسعاد رعاياكم الأوفياء ودفع عجلة التقدم به إلى الأمام في ظل
سياستكم الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق النهضة الشاملة التي يعرفها عهدكم الزاهر
الميمون في شتى الأصعدة والمجالات.

أبقاكم الله يا مولاي، ذخرا وملاذا لهذا البلد الأمين، ومتعكم برداء الصحة
والعافية وحقق على يدكم ما يصبو إليه أبناء هذه الأمة من رفعة وسؤدد، وأقر عينكم
بولي عهدكم الأمير الجليل مولاي الحسن حفظه الله ورعاها، وشد عضدكم بشقيقكم
السعيد، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية
الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وبركاته.

وحرر بسطات يوم الجمعة 28 ربيع الأول 1445 هـ
الموافق ل 13 أكتوبر 2023 م
الإمضاء: خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الإقليمي لسطات

مسعود أوسار

رئيس المجلس
الإقليمي لسطات

مسعود أوسار



18